العوامل المؤثرة على انخفاض الانتاجية العلمية والبحثية لأعضاء هيئة التدريس :

لا خلاف على مدى التقدم والتطور الذي حالف مسيرة التعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية ، ويُعد التعليم الجامعي القاعدة الأساسية لترسيخ دعائم التقدم العلمي ولدفع مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع وقد حدثت تطورات وتغيرات جذرية وبنيوية في قطاع التعليم الجامعي ويظهر ذلك في زيادة عدد الجامعات والكليات وأعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا والطلاب والخريجين . الذي أدى بدوره إلى بناء القاعدة البشرية اللازمة للتعليم والبحث العلمي في الجامعات ومراكز البحوث العلمية .

بالإضافة إلى ذلك تقوم الجامعات بجهود كبيرة لدفع عجلة البحث والمعرفة والإنتاج العلمي. لما يتوفر فيها من عقول وكفاءات تمكنها من تقديم الخبرات والاستشارات لكافة قطاعات المجتمع حكومية كانت أو خاصة ، ولكن الجامعات تحتاج إلى توفر عدة عناصر حتى تستطيع القيام بدورها البحثي . ومن بينها وجود الطاقات الفكرية المستعدة للعمل العلمي ، والوقت الكافي للقيام بالبحوث العلمية ، وتوفر الأدوات والتسهيلات التي تساعد على إنجاز البحوث وأيضاً وجود الجو الملائم للعمل العلمي والإبداع.

وحيث أن أهداف البحث العلمي كثيرة ومتشعبة، بعضها يختص بإثراء العلم والمعرفة والإضافة إلى التخصص الدقيق للباحث، وبعضها موجه لتطوير الحلول العلمية والعملية للمشكلات التي تواجه المجتمع وتعمل على نقل وتوطين التقنية وتطويرها وتطويعها لتلائم الظروف المحلية وتساعد في تحقيق أغراض التنمية المختلفة . كما حددت ذلك لائحة البحث العلمي في الجامعات . فالبحوث العلمية من حيث علاقتها بالتنمية يمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات كما يرى على النحو الآتي : (عبد الرحمن فوزان ، 1425هـ، 11)

المجموعة الأولى : البحوث المدعومة التي تتولاها بعض الجهات المعنية بالبحث العلمي وبعض الجامعات وهذه البحوث يتم التنسيق فيها بين الجهات البحثية والجهات المستفيدة . سواء كانت جهات حكومية أو أهلية وجميع هذه البحوث تقريباً تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بطريقة أو بأخرى .

المجموعة الثانية : بحوث فردية أو جماعية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعات والباحثين، وهي وإن لم تكن مدعومة مادياً من أي جهة ولم يتم التنسيق في إعدادها بين الباحث وأي جهة أخرى . إلا أن بعضها يخدم أهداف خطط التنمية بما يقدم من إضافات علمية تخدم محوراً أو أكثر من محاور التنمية .

المجموعة الثالثة : البحوث العلمية الصرفة التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس لإثراء التخصص الدقيق للباحث والاستفادة من الترقية العلمية

وعلى الرغم من أن البحث العلمي يُعد من أهم مقومات التقدم والتطور الحضاري للمجتمع حيث يؤدي دوراً أساسياً في عملية التنمية بمختلف جوانبها ويسهم في التطوير الشامل للمجتمع، إلا أن واقع البحث العلمي لا يزال دون المستوى المطلوب بل لا يفي بالحد الأدنى من متطلبات البحث العلمي الناجح .

أولاً : العوامل الخاصة بالمكتبات الجامعية :

لقد عنيت المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) بالمكتبات العامة ووضعت الضوابط والمعايير الخاصة بها وعملت على تحديثها بين فترة وأخرى، وتنبع أهمية المكتبات من كونها مراكز حيوية لا غنى لأي مجتمع عنها في هذا العصر (عصر المعلومات) فهي مؤسسات ثقافية اجتماعية تربوية لجميع أفراد المجتمع لها أهداف ثقافية وتعليمية ومعلوماتية واجتماعية .

وقد أشار التقرير إلى أن من المعوقات التي تواجه مكتبات الجامعة قلة عدد العاملين في المكتبات وإن هناك حاجة ماسة لزيادة عدد الجامعيين المتخصصين في مجالات المكتبات والتوثيق والمعلومات واستخدامات الحاسب الآلي، بالإضافة إلى تأهيل العاملين لإجادة اللغة الإنجليزية واستعمال الحاسب الآلي .

لذا فلابد من تطور المكتبات من الناحية الإلكترونية لتسهم في عملية حفظ التراث وتقديم الخدمات المعلوماتية الإلكترونية والتدريب الثقافي الرقمي حتى تكون عناصر فاعلة في مجتمع المعلومات العالمي بمفهومه العلمي الحديث، والملاحظ أن هناك قصور في مقتنيات المكتبات السعودية في تغطية مصادر المعلومات الإلكترونية وإن هناك صعوبات تحول دون

تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، كذلك ضعف التنظيم الفني فيما يتعلق بالاختيار وسجلاته وضوابطه أو الفهرسة وما يصاحبها من مشكلات . وقد أكد على ذلك السويدان عندما أشار إلى أن هناك كثير من المشاكل التي تواجهها المكتبات العامة في المملكة تتمثل فيما يأتي: (ناصر محمد السويدان ، 1426هـ، 32)

- وجود مكتبات غير مفهرسة أو غير مكتملة الفهارس .
- عدم توحيد المعايير المستخدمة أو غياب المعايير الدقيقة .
- غياب استخدام التقنية أو ضعفه .
- عدم ارتباط المكتبات بعضها ببعض أو إتاحة فهارسها عبر الإنترنت.
- ضعف ميزانية المكتبات .
- ضعف التنظيم المركزي وغلبة الاجتهادات الفردية .
- تعدد الجهات المسؤولة عن المكتبات العامة وعدم التنسيق فيما بينها.
- ضعف مؤهلات العاملين في المكتبات وقلة عددهم .

والمكتبة تعد عنصر مهم في العملية التعليمية والبحثية في الجامعة، كما أنها المكان الطبيعي للمعلومات وحفظ مصادر المعرفة وإتاحتها للعلماء والباحثين، فهي تمثل عنصراً أساسياً في تقويم الجامعات والاعتراف بمستواها الأكاديمي والحكم على مدى نجاحها، فلا يمكن عزل أهداف المكتبة الجامعية عن أهداف الجامعة، التي وجدت لخدمتها لأن العلاقة قوية بين المكتبة والجامعة ، فالمكتبة تهدف إلى تعزيز البرامج التدريسية والبحثية في الجامعة وتعتبر جزءاً لا يتجزأ من العملية البحثية في الجامعة .

ويرى البعض أن الدور الحقيقي للمكتبة يتمثل في متابعة الإنتاج الفكري العالمي والحصول على أحدث ما ينشر بمختلف الأشكال والعمل على إعداد المستخلصات والإفادة من نظم وقواعد المعلومات المحلية والعالمية مما يساعد على النهوض بالمستوى الفكري للمجتمع الأكاديمي وتجديد العلوم والمعارف ومسايرة التقدم العلمي العالمي . كما تعمل على التحكم في الإنتاج الفكري وتنظيمه وتيسير استخدامه للباحثين من خلال توفير المراجع الإرشادية في المجالات العلمية التي تفتضيها استراتيجيات البحث في الجامعة، وتشجع على المعرفة والتعليم

الذاتي وتعليم الباحثين كيفية استخدام ما يتوفر من مصادر وتجهيزات والاستجابة لاحتياجات المستفيدين المعلوماتية ". (رفيق الغضاب ، 1994، 262-75)

ثانياً : العوامل التي تتعلق بالجامعات والمؤسسات الأخرى :

- قلة اهتمام المؤسسات الأكاديمية بالبحث العلمي حيث تنصب معظم جهودها وإمكاناتها على الجانب التعليمي دون الاهتمام بإجراء البحوث العلمية ، ففي أمريكا مثلاً ترتبط معظم الجامعات بالمؤسسات الصناعية والشركات الكبرى والإدارات الحكومية التي تستفيد مباشرة من نتائج البحوث الجامعية الأكاديمية ، هذا التعاون بين الجامعات والمؤسسات الصناعية والتجارية والاجتماعية عزز دور الجامعات واستفادت من عمليات التمويل المستمر لأبحاثها العلمية وفي اليابان يعتبر التعاون بين الجامعة وقطاع الصناعة والتجارة من المواضيع الأساسية في التعليم العالي .
- هذا بالإضافة الى عدم تشجيع أعضاء هيئة التدريس لحضور المؤتمرات والندوات العلمية المحلية والعالمية يعتبر معوقاً للبحث العلمي، لأن اتصالهم بغيرهم في مجال تخصصهم واهتماماتهم يرفع المستوى المعرفي والعلمي والمهني لديهم مما يعود بالنفع على الجامعة والمجتمع .
- عدم مواكبة التعليم الجامعي لمتطلبات المجتمع ومن مظاهر ذلك ضعف تلاحم مؤسسات التعليم العالي مع مشكلات المجتمع وعدم القدرة على الوفاء بمتطلبات سوق العمل من القوى البشرية المؤهلة.
- محدودية الثقافة البحثية لدى المؤسسات والشركات الأهلية وعدم إلمامها بأهمية البحث العلمي مما يجعل معظم عبء البحث العلمي ملقى على الدولة، بينما في الدول المتقدمة تكون مؤسسات القطاع الخاص هي التي تتولى قيادة حركة البحث العلمي وتقدم معظم ما تحتاجه من إمكانات مادية وعينية وتستفيد من مخرجاته
- إشغال أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بالأعباء الأخرى مثل الأعمال الإدارية التي تستنزف الكثير من جهد ووقت الأستاذ الجامعي، كما أن العبء التدريسي لأعضاء

هيئة التدريس يركز على جانب التدريس فقط ويغفل جانب البحث حيث توسعت الجامعات في سياسة القبول دون أن يصاحب ذلك توسعاً مماثلاً في عدد أعضاء هيئة التدريس .

- محدودية التنسيق بين الجامعات المتعددة ومؤسسات البحث العلمي لتطوير المشاريع والبحوث المشتركة جماعياً مع العمل على الاستفادة من كافة الخبرات المتراكمة لكل مؤسسة . ومحدودية التعاون بين المتخصصين في الكلية أو القسم الواحد داخل الجامعة حيث تسود روح الانعزالية والفردية بدلاً من التعاون المشترك مع الآخرين والتركيز على البحوث الفردية وغياب النظرة الشاملة لمشكلات المجتمع .
- عدم وجود خطة واستراتيجية واضحة للأبحاث العلمية التي ينتجها أعضاء هيئة التدريس وضعف البيئة البحثية للإنتاج العلمي لعدم توفر بعض الدوريات والمجلات المتخصصة والكتب الحديثة .
- صعوبة إجراءات النشر وتعقيدها وقلة المجلات والدوريات التي تهتم بنشر البحوث العلمية لأعضاء هيئة التدريس .
- ضعف التكوين الثقافي والتحصيل العلمي والمعرفي، فمن الملاحظ أن بعض خريجي الجامعات يفتقرون إلى الثقافة والمعرفة ، حيث تقتصر ثقافتهم على بعض المعرفة النظرية والعملية المحدودة في مجال التخصص فقط دون التعمق في جزئياته، ويجهلون الكثير من المعلومات خارج إطار تخصصهم كما يفتقرون إلى المعلومات العامة التي يحتاجها الإنسان في كثير من مجالات الحياة . قد يرجع الافتقار إلى الثقافة المعرفية أو ضعفها إلى مشكلة أو ظاهرة عامة في المجتمعات العربية وهي قلة أو عدم القراءة مما يؤدي إلى ضعف التحصيل العلمي والمعرفي . كذلك قلة الاهتمام والعناية بالجوانب الثقافية عند وضع السياسة والخطط التعليمية والاكتفاء بمجرد تلقين المعلومات والحقائق العلمية، وهذا بلا شك لا يشجع على بناء مناخ بحثي وتقني .
- عدم وجود قوانين رادعة على السرقات العلمية فليس هناك تنظيم تشريعي لحماية حقوق الإنتاج الفكري، ففي بعض الدول العربية توجد تشريعات لحماية المؤلفين

ولكنها غير متكاملة وتحتاج إلى إعادة النظر، لتدعيم هذه الحماية ومن الممكن إنشاء جمعية تتولى حماية حقوق المؤلفين وتطالب بها وتدافع عنهم وإنتاجهم، تدعمها الدولة والمؤلفون مما يساعد على حماية البحث والإنتاج العلمي من انتشار الإنتاج الفكري الهابط .

- ضعف المشاركة بين المؤسسات البحثية والمنشآت الصناعية ومؤسسات الأعمال والإنتاج وغالباً ما تتم الاستعانة بالخبرات الأجنبية دون استثمار للخبرات الوطنية بالإضافة إلى غياب المراكز التي توفر الخدمات اللازمة لتشجيع البحوث القابلة للتصنيع ومن ثم التسويق .

ثالثاً : العوامل التي تتعلق بالمجتمع وأعضاء هيئة التدريس :

- قلة إدراك المجتمع لأهمية البحث وضعف التعاون والمساندة له حيث يجد الباحث صعوبة كبيرة في التجاوب معه ويحتاج إلى جهد كبير لإقناعهم بالتعاون معه وإعطائه البيانات والمعلومات اللازمة للبحث، فإذا كان المجتمع ينظر إلى الباحث نظرة احترام ويعمل على تبني وقبول الدراسات والبحوث التي تنتجها الجامعات فإن هذا يساعد على مواصلة البحوث العلمية، فالتقدير الاجتماعي أمر مهم فإذا لم يتوفر ذلك تثبط همة الباحث ويقل إنتاجه البحثي والعلمي كذلك الانشغال بالارتباطات والواجبات المتعلقة بالأسرة والأصدقاء والزوار تستغرق وقت كبير من الباحث مما يعيق تقدمه في مجال البحث العلمي ويتطلب تغييراً جذرياً في طبيعة العلاقات والارتباطات الاجتماعية .
- الواجبات والارتباطات الاجتماعية لها تأثير على سير البحث والإنتاج العلمي لأن تنمية العلاقات الاجتماعية تشغل الباحثة عن الإنتاج العلمي حيث تضطر أن تكون علاقات اجتماعية وتلبي الواجبات الاجتماعية بصفتها عضواً فعالاً في المجتمع وتحظى بالتقدير والاحترام . ولا يأخذ كثير من الناس في الاعتبار أن الباحثة ليست مسؤولة فقط عن الأسرة والأصدقاء بل أيضاً مسؤولة عن تطور المجتمع بما تقدمه من مجهود وإنتاج علمي وبحثي.

- المشاغل والالتزامات الأسرية تعيق إجراء البحوث العلمية، إذا كانت الأسرة لا تقدر حاجة الباحثة إلى بعض الوقت للقراءة والتفكير والكتابة . كذلك الخلافات الأسرية تعتبر من المعوقات الأساسية للبحث والإنتاج العلمي.
- السطحية ومحدودية التفكير وضيق الأفق التي تتسم بها شريحة كبيرة من الشباب والشابات، ولعل من أسباب تفشيها ما يأتي : ظهور بعض القنوات الفضائية الهابطة في المحتوى والمضمون والعزوف عن القراءة على وجه العموم قد يكون من العوامل المساعدة على ظهور السطحية ومحدودية التفكير .
- ضعف الرغبة في تطوير الذات بالسعي واكتساب الخبرات والمهارات التي تساهم في بلورة شخصية الفرد بالشكل المطلوب . فالثقافة في الوقت الحاضر تنوعت وسائلها فيمكن أن يثقف الإنسان نفسه بنفسه بالإضافة إلى الكتاب عن طريق الحاسب الآلي "الإنترنت" شبكة المعلومات ومشاهدة البرامج الثقافية وغيرها .
- ضعف الوازع الديني والابتعاد عن الأخذ بأوامر الله في الحث على التأمل وإمعان الفكر والعقل في آيات الكون العظيم والتزود بالعلم والمعرفة في مختلف مراحل العمر من العوامل المشجعة على ظهور السطحية ومحدودية التفكير لدى الشباب والشابات . فالتربية الأسرية والمدرسية والسياق الاجتماعي الذي يعيش فيه الإنسان قد يساعد على الإبداع وتنميته أو يعيق ظهوره ويمنع استمراره ويؤثر في نوعيته.
- قلة اهتمام الباحثين الأكاديميين بالدور الذي يلعبه البحث العلمي في صياغة خطط التنمية حيث لا يتماشى مع المتغيرات والتحديات الجديدة ولا يستجيب بالسرعة المطلوبة لاحتياجات التنمية التي يتطلبها المجتمع المصري .
- تقاعس بعض أعضاء هيئة التدريس عن تطوير أنفسهم ومتابعة الجديد في تخصصاتهم وانصرافهم إلى مجالات أخرى ذات الشهرة والوجاهة الاجتماعية والوصول إلى المناصب الكبيرة مما يسبب ابتعادهم عن البحث العلمي والإنتاج الفكري.